فيتنام والانفاق العسكري الامريكي في الخارج ، اصيب الاقتصاد الامريكي بضربات قوية ابرزها : انخفاض احتياطي الذهب الامريكي بنسبة حوالي ٤٠ في المائة ، وانخفاض القيمة الشرائية للدولار في الولايات المتحدة بنسبة ٦٠٪ بالمقارنة مع عام ١٩٤٦، مع ما ترتب عليه ارتفاع تكاليف المعيشة من تضخم نقدي غير عادي، واصبحت الولايات المتحدة التي كانت دائنة لمعظم بلاد العالم ، مدينة للعالم بحوالي ٣٠ بليون دولار (وهي تأخذ في الغالب شكل ودائع اجنبية بالدولار الامريكي نتجت عن العجز المستمر في ميزان المدفوعات الامريكي) . وبرزت هذه الازمة بشكل واضح في انهيار قيمة الدولار في الاسواق النقدية العالمية واضطرار الولايات المتحدة لتخفيضه رسميا والتوقف عن دعمه وذلك بمنع تحويله الى الذهب . ج) ان النمو السريع في اقتصاد بلدان اوروبا ، فرنسا ، المانيا الغربية اساسا ، واليابان ادى الى بروز تناقضات حادة بين الولايات المتحدة وحلفائها (ابرز امثلة له هي الاتجاه المستقل في اوروبا عن الولايات المتحدة الذي تتزعمه فرنسا ، واتجاه المانيا الغربية للانفتاح على اوروبا الشرقية وضغوط اليابان من اجل دور اكبر في اسيا) . وقد ترتب على ذلك سقوط سياسة السور الحديدي الذي اقامته امريكا بين اوروبا الغربية والشرقية بواسطة مشروع مارشال ثم حلف الاطلنطي . كما انهارت سياسة محاصرة واحتواء الصين الشعبية . د) **في الشرق الاوسط** : برغم انتصار العدوان الصهيوني ، وبرغم بروز قوى عربية ضاغطة في اتجاه التفاهم مع امريكا ثمنا لتسوية سلمية ، فان الوجه الاخر من الصورة ، وهو الوجه الاصيل النامي معاكس تماما للمخطط الامريكي : اتساع وتعاظم تأثير الثورة الفلسطينية كحركة شعبية مسلحة على سياسات المنطقة ، رسمية او شعبية ، وتعمق الرفض الجماهيري لخط التسوية السلمية والتفاهم مع امريكا ، وتعاظم الوعي بضرورة تشكيل جبهة وطنية عربية واتساع النشاط من أجلها ، وازدياد الروابط بين المنطقة ، رسميا بدرجة لا بأس بها ، وشعبيا بدرجة كبيرة مع قوى الثورة العالمية وخاصة المعسكر الاشتراكي . كل هذه عوامل مواتية لنمو حركة ثورية شاملة ضد الوجود الامبريالي الامريكي في اهم منطقة في العالم من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية . هـ) في امريكا اللاتينية فشلت كل محاولات تحطيم النظام الثوري في كوبا ، كما نشطت الحركة الثورية ، وبرزت شيلي كدولة وطنية ديموقراطية معادية للامبريالية الامريكية ، وازداد نشاط الحركات الثورية المسلحة .

٣ ــ في مواجهة هذا الموقف ، وجد نكسون نفسه مضطرا الى تعديل هذه المرحلة من الاستراتيجية الامريكية (مع بقاء الخط العام والهدف الاستراتيجي النهائي وهو السيطرة على العالم) ويتمثل هذا التعديل في تخفيف الولايات المتحدة من بعض التزاماتها الدولية (دون التراجع عن مواقعها) وذلك حتى تعكف على الوضع الداخلي لاصلاحه (حيث ان الاقتصاد الامريكي يظل هو القاعدة الاساسية للسياسات الامريكية العالمية) ولاعادة صياغة العلاقات مع الحلفاء في اوروبا واسيا (اليابان اساسا) وفي امريكا (كندا حيث هناك اتجاهات قوية ضد السيطرة الاقتصادية الامريكية) ولتثبيت مواقع الولايات المتحدة في بعض اماكن من العالم حيث اهتزت بسبب تركيز الولايات المتحدة على الهند الصينية (مثل الشرق الاوسط ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية) . كل ذلك تمهيدا لانطلاقة عدوانية جديدة في اطار الخط الاستراتيجي العام . وقد لجأ نكسون في هذا التعديل للاساليب التالية : ا) التهدئة الداخلية في الولايات المتحدة بتخفيف التورط الامريكي في فيتنام واستبداله بسياسة الفتنة ، وكذلك تخفيف الالتزامات الامريكية في اسيا عن طريق زيادة القدرة العسكرية للدول التابعة وفقا لمبدأ «محاربة الاسيويين بالاسيويين». ب) التهدئة مع الحلفاء الغربيين ومع اليابان بتخفيض الدولار اساسا . ج) التهدئة مع الصين الشعبية وعدم مقاومة دخولها الامم المتحدة او الاعتراف المتزايد من جانب كثير من الدول بها وبالاضافة الى ذلك خلق علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية نشطة معها وذلك ضمن اهداف اخرى سياسية واقتصادية ، بهدف ان يؤدي النزاع الصيني ــ السوفييتي الذي سيمتد ، في تقدير نكسون ، الى الامم المتحدة ، والى مجالات عالمية اخرى ، الى امتصاص جانب غير هين من الجهد السوفييتي الموظف في المواجهة السوفياتية ــ الامريكية . د) تمييع الموقف في الشرق الاوسط ، بتحريك القوى العربية الموالية لامريكا ضد القوى المعادية لها وللصهيونية حتى يمكن تصفية الحركة العربية المعادية للامبريالية والصهيونية على ايد